مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٢٦)

المردود البيئى للنشاط الصناعى فى إقليم العامرية

"دراسة فى جغرافية البيئة"

إعداد

الباحثة / ولاء عبد الله أحمد على

لدرجة الماجستير بقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المنوفية

تحت اشراف

أ.د / ايملى محمد حلمى حمادة

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المنوفية

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المردود البيئي للنشاط الصناعي في إقليم العامرية

"دراسة في جغرافية البيئة"

الباحثة / ولاء عبدالله أحمد على

لدرجة الماجستير بقسم الجغرافيا كلية الاداب – جامعة المنوفية

تحت اشراف

أ.د/ ايملى محمد حلمى حمادة

استاذ ورئيس قسم الجغرافيا بكلية الاداب – جامعة المنوفية

مقدمة :-

تناولت هذه الدراسة إظهار الآثار البيئية للنشاط الصناعي في إقليم العامرية من خلال المجالات الثلاثة لموضوع البحث : المكان والإنسان والنشاط الاقتصادي المتمثل في حرفة الصناعة ، وذلك للتعرف علي طبيعة التفاعلات البيئية المتعددة الجوانب ، وذات صلة وثيقة بالعوامل الرئيسية الثلاثة التي تشكل بيئة السكان .

ويقع إقليم العامرية داخل محافظة الإسكندرية ، والذي يحده من الشمال البحر المتوسط ، ومن الشمال الشرقي قسم منيا البصل ، ومن الشمال الغربي قسم برج العرب ، ويحده من الجنوب الغربي محافظة مطروح ، ومن الشرق محافظة البحيرة . وتبلغ مساحة إقليم الدراسة ٢٤٤٤كم٢ بنسبة (٧٧.٧%) من إجمالي مساحة محافظة الإسكندرية والتي تبلغ بنحو (٣١٤٣.٧٧كم٢).

وتقع محافظة الإسكندرية علي الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية غربي فرع رشيد وتمتد شمال دائرة عرض ٣٠ شمالا حتي ساحل البحر المتوسط بين دائرتي عرض ١٩′ ٣١° و ٥٠′ ٣١° شمالاً ، وبين خطي طول ٣٠′ ٢٩° و١٥′

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣٠° شرقا. (فتحي محمد أبو عيانة ، ٢٠٠٥ ، ص١١) . بينما يقع إقليم العامرية بين دائرتي عرض ١٢′ ٣٠°و٣٣ ٣٠ شمالاً ، وبين خطي طول ٣٩′ ٢٩° و٥١′ ٢٩° شرقا. (محمد محمود الأنسي ، ١٩٨٤، ص٤).

ولقد تبلورت مشكلة البحث في إطار التغير البيئي لأنماط استخدام الأرض من السياحية والترفيهية إلي الصناعية في منتصف القرن الماضي ، نتيجة الزحف العمراني تجاه غرب محافظة الإسكندرية ، والنمو السكاني السريع – السائده في دول العالم الثالث – المتلازم مع الأخذ بأسباب التصنيع . ومن ناحية أخري غياب التخطيط بكل مستوياته وأبعاده في ظل اتساع ظاهرة الأسر الحضري في محيط محافظة الإسكندرية ، حيث نشأ إقليم العامرية هكذا كمنطقة صناعية مفتوحة بلا قيد أو شرط أمام النمو العشوائي السكني والصناعي علي حد سواء . بالإضافة إلي خصوصيه البيئة الجغرافية للإقليم بما يكتنفها من تداخل غير مألوف لنوعية استخدام الأرض في المكان بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في ظل افتقار الإقليم للخدمات والبنية الأساسية ، وبعيدا عن تلك الإعتبارات المنظمة لمواقع الصناعة والمحددة لاتجاهات النمو العمراني ويظهر هذا واضحا في أحد أقسام الدراسة وهو قسم الدخيلة وتشارك نواتج النشاط الاقتصادي للإنسان برصيد ضخم في عملية التلوث البيئي بوجه عام ، ولاسيما نواتج المناطق الصناعية التي توطنت بها المصانع كبيرة الحجم ، فأفسدت البيئة المحلية والإقليمية للمكان ، لأن التلوث لا يعرف الحدود بين المستويات البيئية المتعددة داخل إطار المكان محليا أو عالميا ، نتيجة حركة الملوثات عبر الطبقات العليا من الغلاف الغازي دون إعتبار لحدود جغرافية أو سياسية علي مستوي الكرة الأرضية .(إيملي محمد حمادة ، ٢٠٠٢،ص٢٠١).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وحدث التلوث نتيجة خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين العناصر المكونة للنظام البيئي ، بحيث تشل فاعلية هذا النظام ، وتفقده القوة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات ، وبخاصة العضوية منها بالعمليات الطبيعية . وذلك في بيئة الهواء والماء واليابس ، وما ينجم عن ذلك من مردود سلبي يصيب النبات والحيوان والإنسان بالعديد من الأمراض . (محمد زكي الأبوبي ،١٩٨٨،ص١٣١).

وأن قيام الصناعة في ذلك الموقع الغربي الملاحق للكتلة السكنية في مدينة الإسكندرية ، لا يتوافق مع الأحوال المناخية للمكان ولاسيما ما أصبح عليه الإقليم من التكدس الصناعي والسكاني ، الذي يضر بمقومات بيئة المكان والإنسان على عكس ما كان عليه قبل دخول الصناعة إلي الإقليم منذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضي ، ويجئ الحرب العالمية الثانية ، التي أكدت الوظيفة الجديدة للمكان ، وجعلته نواة جذب للصناعات الثقيلة بغض النظر عن الوجهة المناخية الصحيحة لقيام الصناعة ، فأصبح إقليم العامرية يشكل بؤرة رهيبة لتلوث الهواء والماء واليابس في حيزه وحيز المناطق الأخري المجاورة له . بل وصلت ملوثاته الصناعية السائلة إلي بحيرة مريوط في شمال غرب مصر ومنها إلي البحر المتوسط ، فكانت بحق مشكلة تستحق الإختيار والدراسة .

وللبحث خمسة أهداف :-

١- دراسة الوضع الراهن للإقليم من خلال رؤية ما كان عليه في الماضي القريب ، للتعرف علي الملامح الرئيسية للنمو العمراني في المكان بغرض تحديد الأسباب التي أدت إلي ظهور هذا النمط من التوطين الصناعي .

٢- التحليل المكاني للصناعات التحويلية من خلال التعرف علي المركب الصناعي في الإقليم ، وانعكاساته علي مكونات البيئة المحيطة عن طريق تحليل ودراسة التفاعلات بين المكان والإنسان والنشاط الإقتصادي المتمثل في حرفة الصناعة اعتمادا علي نتائج الدراسة الميدانية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- التعرف علي الآثار البيئية للنشاط الصناعي وأثره علي الإنسان ومجتمعه بإقليم البحث وحيزه المحيط ، لتحديد نوعية الأسباب المؤدية إلي ظهور ذلك الخلل في بيئة المكان ، مقارنة بما كان عليه الإقليم في الماضي القريب وذلك بالرجوع إلي الحدود المعيارية المسموح بها للملوثات في الهواء والماء

٤- اختيار أنسب البدائل لمعالجة ذلك التداخل في استخدام الأرض بالإقليم ، وكيفية ضبط العلاقات المكانية بين تلك الأنشطة الاقتصادية من خلال دراسة مجموعة الحلول ، والتوصيات المقترحة علي المستوي القومي بغرض تحسين إقليم الدراسة .

٥- التعرف علي رأي هؤلاء القائمين علي إدارة النشاط الصناعي بإقليم البحث ، فيما يحدث من تدهور للبيئة نتيجة للتلوث البيئي المستمر ، الذي تحدثه الصناعة ، وذلك من خلال الاتصال الشخصي وأسئلة استمارة الإستبيان واجراء المقابلات الحرة .

وقد تحققت أهداف البحث من خلال الإطلاع علي الدراسات السابقة ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث ، والحصول علي المعلومات والبيانات من مصادرها المتعددة ، وكذلك الخرائط ذات المقاييس المختلفة لخدمة المباحث المتنوعة للدراسة ، وتنفيذ الدراسة الميدانية باستخدام أدواتها المختلفة . كل ذلك من خلال منهج للبحث يدور في فلك منظومة الجغرافيا التطبيقية لبيئة المكان والإنسان عبر الزمان ، أي ذلك المنهج الشامل الذي يسعي لتحديد الصورة الجغرافية المتكاملة لإقليم البحث .أما من ناحية المعالجة العملية لموضوع البحث فجاءت هذه الرسالة من مقدمة وستة فصول بالإضافة إلي الخاتمة .

بدأت المقدمة بنظرة شاملة عن البيئة ككل مع موجز للمشاكل البيئية التي يواجهها الإنسان ، وصولا إلي تحديد مشكلة البحث ، وأسباب اختيار الموضوع ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأهداف البحث ، والدراسات السابقة ، ومصادر البيانات والخرائط ، والدراسة الميدانية ، ومنهج البحث والمعالجة العملية للموضوع ، والصعوبات ، أضف إلى ذلك التطور الإداري لإقليم البحث ، وتم عرض الفصول على النحو التالي :-

- الفصل الأول "المعطيات الطبيعية" لإقليم الحضنة من حيث الموقع الجغرافي و الفلكي والمساحة ، والتكوين الجيولوجي وخصائص التربة ، والتضاريس ، ومناخ الإقليم والعوامل المؤثرة فيه ، واستعراض الظروف المناخية المصاحبة للفصول الأربعة مع تحليل للعناصر المناخية ، حيث يعتبر المناخ من أهم العوامل المؤثرة في تلوث الهواء ، إذ أن لعناصره فاعلية واضحة في التأثير على ملوثات الهواء من حيث الانتشار والتوزيع والتركيز والتفاعلات الكيميائية والكيموضوئية ، فضلا عن كون بعض عناصره تعد من المصادر الطبيعية لتوليد ملوثات الهواء الصلبة ، ويوضح الجدول التالي المعدلات الشهرية لبعض العناصر الجدية لمحطة أرصاد النزهة خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ٢٠١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول (١) المعدلات الشهرية لبعض العناصر الجوية لمحطة أرصاد الإسكندرية خلال الفترة من ١٩٦٨ إلي ٢٠١٢.

الشهر / العنصر	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
درجة حرارة عظمي(م)	١٩,٠	٢٠,٢	٢٣,٠	٢٦,٢	٢٩,٧	٣٢,٩	٣٢,٧	٣٣,٣	٣١,٩	٢٩,١	٢٤,٢	٢٠,٢
درجة حرارة صغري(م)	٩,٤	٩,٦	١١,٥	١٤,٠	١٧,٣	٢١,٤	٢٣,٩	٣١,٩	٢١,٩	١٨,٥	١٤,٦	١١,٠
مجموع كمية المطر(ملم/ شهر)	٥٣,١	٣٥,٠	٩,٥	٢,٧	١,٢	صفر	صفر	صفر	٠,٤	٢,١	١٢,١	٢١,٠
الرطوبة النسبية(%)	٧٠	٦٨	٦٥	٦٤	٦٧	٦٨	٧١	٧١	٦٧	٦٨	٦٩	١٠
عدد ساعات سطوع الشمس (ساعة)	١٨٥	٢١٠	٢٥٠	٢٧٥	٣٠٥	٣١٥	٣٢٠	٣٥٠	٣٠٥	٢٨٠	٢٢٠	١٨٥

المصدر :- الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، قسم المناخ ، محطة الإسكندرية ، بيانات غير منشورة ، ١٩٦٨-٢٠١٢.

ومن دراسة العناصر المناخية لمحطة الإسكندرية ، نخلص إلي أن فصل الصيف هو الفصل الذي ترتفع فيه كل من درجات الحرارة ، ومعدلات الإشعاع الشمسي ، وتسود فيه الرياح الشمالية ، التي تلطق من درجة الحرارة خاصة علي الأجزاء الساحلية ، وفي نفس الوقت تزيد من معدلات الرطوبة النسبية . في حين تنخفض درجات الحرارة ومعدلات الإشعاع الشمسي في فصل الشتاء ، ويتعرض نظام هبوب الرياح إلي الإضطراب ، بمرور الإنخفاضات الجوية الشتوية مع سيادة نسبية للرياح الجنوبية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الغربية ، وخلال فصل الربيع تتعرض المحافظة بأكملها لمرور الإنخفاضات الربيعية ، التي تعمل علي سيادة الجفاف وإحداث تغيرات سريعة في درجة الحرارة.

- كما قد حدد الموقع الفلكي والموقع الجغرافي لإقليم الدراسة النمط المناخي العام، فضلاً عن دوره الحاسم في صياغة العلاقات المكانية التي فرضت توجهات إقتصادية وعمرانية محددة علي سكان الإقليم.
- وقد أسهمت مورفولوجية المنطقة في توفير ملوثات الهواء الصلبة، يسهم انخفاض السطح في النطاق الساحلي في سهولة نقل الملوثات الغازية وانتشارها بإقليم الدراسة علي وجه العموم.
- ولقد تحكمت ظروف الموضع في إمتداد محاور النمو العمراني به، إذ أرتبطت عمليات الإستصلاح والتوطين بوجود التربة الملائمة والمياه الجوفية العذبة وكليهما يتأثر بالتكوينات الجيولوجية والمظهر التضاريسي.
- وقد أسهم وجود كل من ميناء الدخيلة وطريق القاهرة /الإسكندرية الصحراوي وما به من شبكة ري وصرف، الأثر الكبير في توطن النشاط الصناعي بإقليم العامرية.
- زحف الوظائف والإستخدامات المختلفة من وسط الإسكندرية إلي إقليم العامرية، والذي حفز علي انتقال السكان من الكتلة السكنية من وسط المدينة نحو أطرافه، وكان له تأثير واضح في النمو العمراني المبكر بإقليم الدراسة.
- ولقد كان للظروف المناخية لاسيما الحرارة والمطر وحركة الهواء تأثيرها الواضح في سهولة نقل الملوثات الغازية الناتجة عن النشاط الصناعي.

ويعرض الفصل الثاني "الأبعاد السكانية" تلك العوامل المؤثرة علي سكان الإقليم . وتحظي عملية رصد التغيرات التي تطرأ علي الهيكل السكاني لإقليم الدراسة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما بين حجم وتوزيع وتركيب بأهمية بالغه كونها تسعي إلي تحقيق التنمية في ظل العلاقة المتبادلة بين مقومات المكان بخصائصه المحلية وضوابط الحجم، التي تمثل ركيزة أساسية من ركائز التنمية. ويتبين عموما من دراسة الخصائص السكانية لإقليم العامرية عدة محاور أبرزها :-

١- التغير الحجمي لسكان إقليم الدراسة خلال حقبة زمنية قوامها ثلاثون عاما بين عامي ١٩٧٦و٢٠٠٦.

٢- إبراز صورة وواقع توزيع السكان في شياخات الإقليم ، والتركيب العمري والنوعي والاقتصادي .

يتضح أن هناك إختلافات جغرافية بصفة عامة وسكانية بصفه خاصه داخل إقليم الدراسة، تظهر ملامحها من خلال النقاط الرئيسية التالية:-

- شهد إقليم الدراسة تغيرا واضحا في حجم السكان ، فقد تعدي عدد سكانه ٨٣٠ألف نسمة عام ٢٠٠٦، بعد أن كان هذا العدد لا يتجاوز ٩٢ألف نسمة عام ١٩٧٦، في ظل زيادة سنوية قدرت بحوالي ٢٦.٦% سنويا. مع الأخذ في الإعتبار أن مقدار الزيادة السكانية ، التي شملت جميع شياخات إقليم الدراسة ، تباينت من شياخة إلي أخري داخلها ، ففي الوقت الذي بلغ فيه هذا المقدار ١٤٢,٢% سنويا في شياخة العجمي البحرية كأعلي معدل للزيادة السكانية السنوية في الإقليم، نجده انخفض عن المتوسط العام ليصل إلي ٣,٣% سنويا في شياخة الذراع البحري.

- إختلاف التركيب العمري والنوعي بإقليم العامرية، فصغار السن كونوا أكثر قليلا عن ثلث حجم السكان (٣٢,٧%) بالإقليم في تعداد ٢٠٠٦، وهو أعلي من نسبتها مقارنة بالإسكندرية التي بلغت نحو (٢٦%) . ويختلف الحال بالنسبة لمتوسطي السن الذين كونوا أكثر من ثلث سكان إقليم العامرية (٦٣,٣%) وهو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أقل من نسبتها علي مستوي الإسكندريه بفارق بسيط ٣.٢% . أما كبار السن فاستوعبوا (٤%) من جملة سكان إقليم الدراسة ، وهي تقل عن مثيلاتها بمحافظة الإسكندرية والتي بلغت نسبة كبار السن بها (٧,٥%) من جملة سكان محافظة الإسكندرية . وبلغت نسبة النوع علي مستوي إقليم العامرية ١٠٧ ذكر لكل ١٠٠ أنثي مع الإختلاف علي مستوي أقسام الإقليم إذ بلغت أقصاها في قسم العامرية ١٠٩ ذكر لكل ١٠٠ أنثي ، وأدناها قسم الدخيلة ١٠٥ذكر لكل ١٠٠ أنثي.

- حينما عرجت الدراسة إلي رصد موقف السكان من العمل وتوزيعهم وفق الحرف المختلفة فيما يطلق عليه (التركيب الإقتصادي) بإعتباره مكون أساسي من مكونات الدراسة السكانية لأيه إقليم جغرافي، يتبين أن هناك تباينات واضحة في نوعية الحرف الرئيسية التي يمارسها السكان في كل قسم من أقسام إقليم الدراسة، وذلك كإستجابة طبيعية لنوعية الموارد البيئية المتاحة حيث جاءت حرفة الزراعة والصيد في المرتبة الأولي في قسم العامرية بنسبة بلغت نحو (١٢,٣%) حيث أستطاعت عملية إستصلاح الأراضي وزراعتها في قطاعي النهضة ومريوط إستقطاب أعداد كبيرة من القوي العاملة ، وفي نفس الوقت وجود المزارع السمكية ببحيرة مريوط ، كانت سببا مباشرا وراء إتجاه معظم سكانه نحو حرفة الصيد كمصدر أساسي للدخل . بينما جاء العاملين في الصناعات التحويلية بقسم الدخيلة في المرتبة الأولي (٩,٥%) ويرجع ذلك لتركز معظم المنشآت الصناعية الكبري بقسم الدخيلة والتي ساعدت علي إستقطاب السكان للعمل بالنشاط الصناعي .

ويرصد الفصل الثالث "النشاط الصناعي في إقليم العامرية ويتناول التحليل المكاني للصناعات التحويلية . يتمتع إقليم العامرية بأهمية خاصة إذ يمثل نمطاً صناعياً جديداً في التوسع الصناعي، إذ يتمتع في خصائصه وجوانب نشاطه عن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المناطق الصناعية التقليدية بالإسكندرية، وقد زاد من أهمية إقليم الدراسة إنشاء ميناء الدخيلة عام ١٩٨٠الذي بدأ استخدامه بشكل مرحلي منذ عام ١٩٨٦. وقد تناول هذا العمل دراسة النشاط الصناعي في إقليم العامرية ، وقد خلص وقد خلص إلي :-

- من تتبع أعداد المنشآت الصناعية وجد أن إقليم العامرية يحتوي علي ٤٠٧منشأة صناعية ، وقد جاءت منطقة مرغم (العامرية) في المركز الأول بين المناطق الصناعية من حيث عدد المنشآت الصناعية فتبلغ نحو٢١٤منشأه بنسبة٥٢,٦% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية ، ثم تلاها قسم الدخيلة في المركز الثاني بعدد يبلغ ٦٠منشأة بنسبة ١٤,٧% من إجمالي عدد المنشأت الصناعية ، ثم جاءت المناطق الصناعية بأم زغيو والكيلو ٣١طريق الإسكندرية/القاهرة الصحراوي والمنطقة الحره العامة والناصرية والعجمي بيطاش والنهضة في المراكز من الثالث حتي الثامن، حيث بلغ عدد المنشآت بتلك المناطق الصناعية نحو٥٩ منشأة ، ٢٠منشأة ، ١٧منشأة ، ١٦منشأة ،١٣منشأة ،٣منشآت علي الترتيب بنسب مئوية بلغت ١٤,٥%، ٤,٩%، ٣,٩%، ٣,٢%، ٢% علي الترتيب أيضا.
- بالنسبة للعمالة الصناعية نجد أن منطقة الدراسة يعمل بها نحو٦٥٢٦٠عاملا، وقد جاء قسم الدخيلة في المركز الأول بين المناطق الصناعية من حيث عدد العمالة حيث يعمل به نحو٢٠٢٥٤عاملابنسبة٣١%من إجمالي العمالة الصناعية بإقليم الدراسة، ثم تلاه منطقة مرغم الصناعية وبلغ عدد العاملين بها نحو٢٠١٤٠عاملا بنسبة٣٠,٩% من إجمالي العمالة الصناعية، ثم جاءت أم زغيوفي المركز الثالث بين المناطق الصناعية بإقليم العامرية حيث بلغ عدد العاملين بها نحو١١٨٠٤عاملا بنسبة١٨% من إجمالي العمالة الصناعية، وحققت المناطق الصناعية بالمنطقة الحرة العامة والكيلو٣١الطريق الصحراوي والنهضة والعجمي قبلي- بيطاش المراكز من الرابع حتي الثامن وبلغ عدد العمالة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصناعية بها نحو٤٨٠٩عاملا، ٤٧٤٩ عاملا، ١٧١٠ عاملا، ٥٨٦عاملا لكل من هذه المناطق الصناعية علي الترتيب بنسب مئوية بلغت ٧,٤%، ٧,٣%، ٢,٦ %، ١,٩% ، ٩،% علي التوالي .

- قدر حجم الإستثمارات الصناعية بإقليم الدراسة بنحو٥٣,٢مليارجنية ، وقد جاء قسم الدخيلة في المركزالأول باستثمارات منفذة بلغت نحو٣٢,٥مليار جنية بنسبة٦١% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بإقليم الدراسة، ثم جاءت منطقة مرغم في المركز الثاني بعد قسم الدخيلة علي مستوي المناطق الصناعية باستثمارات محققة بلغت ٨مليارجنية بنسبة١٥% (أي ثلاث أخماس الاستثمارات الصناعية بإقليم الدراسة)، ثم جاءت أم زغيوفي المركز الثالث بين المناطق بإقليم العامرية باستثمارات منفذة بلغت ٦,٧مليارجنية بنسبة ١٢,٧% من إجمالي الاستثمارات الصناعية بإقليم الدراسة، ثم حققت المناطق الصناعية بالنهضة والكيلو٣١الطريق الصحراوي والمنطقة الحرة العامة والناصرية والعجمي قبلي – بيطاش المراكزمن الرابع وحتي الثامن حيث بلغت الاستثمارات الصناعية بها نحو٣,٣مليارجنية ،١,٦ مليارجنية ،٣٣١,٢ مليون جنية ، ٤٤,٥مليون جنية لكل من هذه المناطاق علي الترتيب بنسب مئوية تقدر بنحو٦,٤%، ٣,١%، ٩،%، ٦، %، ١،%لهذه المناطق علي الترتيب أيضا.
- يتمتع إقليم العامرية بجاذبية صناعية خاصه حيث يتوفر به العديد من عوامل التوطن الصناعي مثل المواد الخام الزراعية، حيث ينتج إقليم الدراسه أكثرمن ثلثي انتاج محافظة الإسكندرية ٦١% من المنتجات الزراعية، بالإضافة إلي توافر العديد من المحاجرالتي تنتج الحجر الجيري والطفلة والجبس، كما يعد إقليم الدراسة المنتج الرئيسي لملح الطعام علي مستوي الجمهورية، حيث يوجد به الشركة الوحيدة المنتجه لملح الطعام في الجمهورية وهي شركة النصر للملاحات،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتي تمتلك ملاحة المكس وهي أكبر الملاحات علي مستوي الجمهورية علي الإطلاق وتنتج ١,٢٥مليون طن من الملح سنوياعام٢٠١٣.

- أما بالنسبة لوضع إقليم الدراسة بالمقارنة بمحافظة الإسكندرية فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في المحافظة نحو٢٨٣١منشأة صناعية عام٢٠١٣، وكان نصيب إقليم الدراسة منها٤٠٧منشاة أي بنسبة ١٤,٤% أي مايقرب من ٣/٥عدد المنشآت الصناعية في المحافظة ، وقد بلغت قيمة الإنتاج الصناعي في محافظة الإسكندرية في نفس العام نحو١٠٠مليارجنيه، وكان نصيب إقليم الدراسة٥٢,٧مليارجنيه أي بنسبة ٥٢,٦% (أي ما يزيد عن نصف قيمه الإنتاج في المحافظة) ، كما حققت المحافظة قيمة مضافة نحو٢٢,٤مليارجنيه خص إقليم العامرية منها ما يقرب من ١,٨مليارجنيه أي بنسبة ٨,٣% (أي مايقرب من عشر القيمة المضافة التي حققها الإنتاج في المحافظة) عام٢٠١٣.
- يتميز إقليم العامرية بالتنوع الصناعي الهائل حيث تتمثل به مختلف الصناعات التحويلية، ولكنه يعتبر من أهم المناطق لإنتاج الصناعات الكيماوية ومنتجاتها، فبلغت التكاليف الاستثمارية المنفذه لهذه الصناعة ٣٨% من جملة الاستثمارات المنفذة علي مستوي إقليم الدراسة، كماتسهم الصناعات المعدنية الأساسية بنصيب ٢٤,٦% من جملة الاستثمارات المنفذة علي مستوي إقليم العامرية، حيث به ثاني أكبرمصنع للحديد والصلب بعد مصنع الحديد والصلب بحلوان وهو مصنع حديد الدخيلة ، أمابالنسبة لباقي الصناعات فتسهم بنسب مرتفعة من حيث قيمة الاستثمارات المنفذة مثل الصناعات التحويلية الأخري ١٨,٨%، والصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ٩,٥%من جملة الإستثمارات المنفذة علي مستوي إقليم العامرية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- بالنسبة لتوزيع أحجام المنشآت الصناعية يلاحظ توزيع المنشآت القزمية والصغيرة والمتوسطة في أعداد كبيرة علي غالبية المناطق الصناعية بإقليم العامرية وتتبع كثافة السكان . وقد أوضحت الدراسة أن المنشآت المتوسطة تحظي بنسبة تقدر بنحو ٤,٩١% من جملة المنشآت الصناعية ولكنها لاتستأثر الابسوي ١,٧%من العمالة الصناعية، أما المنشآت الصناعية الكبيرة فتمثل نحو١١,٥٥%من عدد المنشآت بإقليم الدراسة، ويعمل بها٧,٢% من جملة الصناعية ، بينما نجد أن المنشآت الضخمة تمثل ٨٠,١% من جملة المنشآت الصناعية، وتستحوذ علي ٩٠,٧%من جملة العمالة الصناعية بإقليم العامرية وذلك يعزي تركز الصناعات الثقيلة بإقليم العامرية ذات العمالة الكثيفة.

ويعرض الفصل الرابع " الملوثات الناتجة عن النشاط الصناعي بإقليم العامرية ليعرض إشكالية التلوث البيئي بإقليم العامرية ، وظاهرة التلوث بين المصدر والحيز المحيط . التلوث قديم قدم البشرية. إلا أن الصناعة هي المصدر الرئيسي. لذا تضاعفت خطورة التلوث خلال العقود الأخيرة بدرجة متزايدة لزيادة النشاط الصناعي. وتختلف الملوثات الناتجة عن الصناعة تبعا لنوعها وحجمها، ونظام الصيانة وحجم الإنتاج.

- فالصناعات الكيمائية في إقليم العامرية من أخطر الأنشطة الصناعية علي البيئة. وتتدرج ملوثاتها تحت قائمة الملوثات الخطرة . ومن أهمها صناعة البتروكيماويات والأدوية . كما تتركز صناعة دبغ الجلود في منطقة المكس. التي تؤدي مخلفاتها لرفع تركيز الملوثات في مياة خليج المكس وبحيرة مريوط. ثم جاءت صناعات التعدينيه غير المعدنية من أشد الصناعات تلويثا للهواء. خاصة صناعة الأسمنت والسيراميك. كما تسهم الصناعات المعدنية الأساسية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في تلويث الهواء بدرجة أكبر من تلويثها للمياة .ومن أهم منشآتها في إقليم العامرية شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب.

- صناعة الغزل والنسيج من الصناعات التي تلوث مخلفاتها الماء بوضوح. أما ملوثاتها الغازية فتقتصر علي الإنبعاثات الناتجة عن حرق الوقود، بينما تصنف الصناعات الغذائية علي أنها ضعيفة الأثر علي البيئة. ولا تشكل مصدرا للتلوث لأن معظم مخلفاتها تتحلل عضويا.

- علي الرغم من ضخامة حجم الصناعات بالإسكندرية عامة. فإن المحافظة لم تعاني حتي الأن من تلوث شديد الهواء. في حين سجل إقليم العامرية حالات تلوث شديدة في بعض المناطق ذات الكثافة الصناعية مثل منطقتي وادي القمر والمكس بقسم الدخيلة. وتتمثل خطورة تلوث الهواء بها في تنوع الملوثات. حتي وإن لم يتخطي أي من تلك الملوثات الحدود الخطرة في معظم قياسات عناصر الهواء التي تم رصدها.

- يرجع الإنخفاض في تركز الملوثات مقارنة بحجم الصناعة. للرياح التي تدفع الملوثات بعيدا عن الإسكندرية. التي يهب معظمها من البحر المتوسط مثل الرياح الشمالية والرياح الشمالية الغربية. مما يؤكد دور عوامل المناخ وأهمها الرياح في الحد من خطورة تلوث الهواء.

- بلغ متوسط تركز الأتربة العالقة في هواء إقليم العامرية نحو (٧٣١,٥٤ميكروجرام/م٣). في حين بلغ متوسط تركز الأتربة العالقة في هواء الأسكندرية نحو (٤٠٠,٨ميكروجرام/م٣). وذلك خلال فترة زمنية تقدر بحوالي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٠ عاما. وهذا يعني أن بيئة هواء الإسكندرية ملوثا بالأتربة العالقة حيث سجل تعديا للحد الأقصى المسموح به (٢٣٠ميكروجرام/م٣).

- لم تتعدي تركيزات ثاني أكسيد الكبريت في بيئة هواء إقليم العامرية الحد المسموح به لمتوسط التركز السنوي (٦٠ميكروجرام/م٣) حتي عام ٢٠١٣، اذ بلغ تركزة في هذا العام (١٧,٧ميكروجرام/م٣). كما بلغ متوسط تركز ثاني أكسيد النيتروجين في بيئة هواء إقليم العامرية (٣٧,٤٢ميكروجرام/م٣) في منطقتي المكس والنهضة عام ٢٠١٣، أي أنها لم تصل إلي الحد الأقصى المسموح به في قانون البيئة المصري (١٥٠ميكروجرام /م٣).

- سجلت بعض المناطق بالإسكندرية إرتفاعا في متوسط تركز أول أكسيد الكربون عام٢٠١٣حيث بلغ متوسط تركز الغاز بمحطة الإسعاف بمنطقة كوم الدكة (٨,٩ملليجرام/م٣). ولكنها لم تتعدي الحد الأقصي المسموح به لمتوسط التركز ٨ساعات (١٠ملليجرام/م٣). كما لم تتعدي أيضا تركيزات الغاز بهواء إقليم العامرية الحد الأقصي المسموح به.

المراجع:-

(١) إيملي محمد حماده ،البيئه ومشكلاتها من منظور جغرافي ، مطابع الولاء الحديثه للتوزيع ٢٠٠٢ .

(٢) فتحي محمد أبو عيانه ، جغرافية الإسكندرية دراسة في قيمة المكان والإنسان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

(٣) محمد زكي الأيوبي ، القاموس الجغرافي الحديث ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٨.

(٤) محمد محمود الأنسي محمد أمين ، حي العامرية دراسة في جغرافيا العمران ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner